الأمم المتحدة S/2011/648

مجلس الأمن

Distr.: General
19 October 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام نصف السنوي الرابع عشر بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا – معلومات أساسية

١ – هذا التقرير هو تقريري نصف السنوي الرابع عشر بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويتناول التقرير استعراضا وتقييما لعملية تنفيذ القرار منذ صدور تقريري السابق في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ (S/2011/258). ويشير التقرير إلى عدم إحراز تقدم ملموس في أحكام القرار الأساسية، ويسلط الضوء على المخاوف التي لا تزال تعرقل الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، والتي هي الهدف الرئيسي للقرار.

٢ – لم تكن لدى لبنان حكومةٌ فعلياً خلال النصف الأول من عام ٢٠١١. وفي الشهور الستة التي انتهت بقيام رئيس الوزراء نجيب ميقاتي بتشكيل حكومة جديدة، تعمق الاستقطاب السياسي بدرجة ملموسة وأصبح لبنان بصورة متزايدة عرضة لتأثير الاضطراب السياسي الإقليمي، لا سيما في الجمهورية العربية السورية المجاورة. وأدى غياب سلطة سياسية إلى حالة من الشلل المؤسسي وتدهور الأوضاع الأمنية في البلد. كما أدى إلى تعطيل عمليات لا غنى عنها في تنفيذ هذا القرار وغيره من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان.

٣ – وفي ١٣ حزيران/يونيه، أعلن نجيب ميقاتي، رئيس الوزراء المكلف آنذاك، تشكيل حكومة جديدة. ويتألف مجلس الوزراء الجديد من ٣٠ وزيرا، ينتمي أغلبهم إلى تحالف ٨ آذار/مارس.

٤ – وبعد ثلاثة أيام من النقاش المكثف في البرلمان بصورة أكدت على عمق الانقسام بين تحالفي ٨ آذار/مارس و ١٤ آذار/مارس، فازت في ٧ تموز/يوليه حكومة رئيس الوزراء ميقاتي بالثقة في التصويت البرلماني. ويمثل أعضاء البرلمان الذين صوتوا لصالح

241011 211011 11-55540 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحكومة، وعددهم ٦٨ عضوا من أصل ١٢٨ عضوا، الأغلبية الجديدة المكونة من عدة تيارات منها حزب الله، وحركة أمل، والتيار الوطني الحر، والحزب الاشتراكي التقدمي، وتيار المردة وبعض التيارات الأخرى. وقاطع أعضاء البرلمان المنتمون إلى تحالف ١٤ آذار/مارس، وعددهم ٦٠ عضوا، التصويت بالثقة احتجاجا على ما وصفوه بانقلاب قام به حزب الله لتبديل نتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ٢٠٠٩ وفاز فيها تحالف ١٤ آذار/مارس. وهم يرون أن حزب الله والجمهورية العربية السورية قد فرضا الحكومة الجديدة.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل عمل المحكمة الخاصة للبنان مسألة محل اهتمام في البلد. ففي ٢٨ حزيران/يونيه، أكد، دانيال فرانسين، قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة الخاصة للبنان، لائحة اتهام بشأن اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ومواطنين لبنانيين آخرين. وأحيلت لائحة الاتهام وما أرفق بها من أوامر اعتقال إلى السلطات اللبنانية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي ٩ آب/أغسطس، قدمت السلطات اللبنانية إلى المحكمة تقريرا عن التدابير التي اتخذتها للبحث عن المتهمين في الهجوم الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وإلقاء القبض عليهم ونقلهم. وذكر المدعي العام اللبناني في تقريره أنه لم يتم حتى الآن احتجاز أي من الأشخاص الأربعة المتهمين. وفي ١٧ آب/أغسطس، أمر قاضي الإجراءات التمهيدية بالنشر العلني لقراره المؤكد للائحة الاتهام، وكذلك اللائحة نفسها. وفي الوقت نفسه، ما زال سداد مساهمة الحكومة اللبنانية في ميزانية المحكمة معلقا. وقد أعربتُ مرارا عن تأييدي الكامل للعمل المهم الذي تقوم به المحكمة وكررتُ دعوتي إلى التعاون الكامل من جانب الحكومة اللبنانية، بما في ذلك تمويل المحكمة.

٦ - وعلى مدى فترة الشهور الستة الماضية، أحدثت المستجدات في الجمهورية العربية السورية المجاورة تأثيرا سلبيا متزايدا في الديناميات السياسية في لبنان، وعمقت الهوتين السياسية والطائفية في البلد. ويدور الانقسام السياسي بين تحالفي ٨ آذار/مارس و ١٤ آذار/مارس بصورة متزايدة حول المسألة السورية، مع وجود مظاهرات مؤيدة للنظام السوري وأخرى معارضة له في عدة مدن لبنانية.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٧ - منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، نفذت عدة أحكام منه. فقد عقدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بطريقة حرة ونزيهة. وقامت الجمهورية العربية السورية بسحب قواتها وأصولها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان وسوريا علاقات دبلوماسية كاملة في عام ٢٠٠٩.

٨ - إلا أن هناك أحكاما أخرى لم تنفذ بعد. فلم يحدث بعد ترسيم الحدود السورية - اللبنانية، الذي حث عليه مجلس الأمن بقوة في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦). والأهم من ذلك، لا يزال وجود أنشطة للميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية يشكل تهديدا لاستقرار البلد والمنطقة، ويسلط الضوء على الحاجة إلى قيام حكومة لبنان والقوات المسلحة اللبنانية ببذل جهود أكبر كي يكون حق استخدام القوة مقصورا عليها في مختلف أرجاء لبنان. وثمة حاجة إلى بذل جهود أكبر لتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بالكامل، والحفاظ على الإنجازات التي تحققت بالفعل.

٩ - وقد أحطت علما باهتمام بأن الرئيس ميشيل سليمان أعلن في كلمته في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين في ٢١ أيلول/سبتمبر، تجديد التزام لبنان باحترام قرارات الشرعية الدولية. وأحطت علما أيضا بأن رئيس الوزراء ميقاتي أكد في كلمته أمام مجلس الأمن في ٢٧ أيلول/سبتمبرعلى احترام لبنان الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة. وأعلن مرارا رئيس الوزراء ميقاتي منذ توليه مهام منصبه في تموز/يوليه الماضي تجديد هذا الالتزام في تصريحات عامة.

١٠ - وعلى مدى الشهور الستة الأخيرة، لم يُحرز أي تقدم ملموس صوب تنفيذ ما تبقى من أحكام في القرار المذكور، لا سيما في سياق التوترات السياسية المتزايدة في لبنان والأزمة المتصاعدة في الجمهورية العربية السورية.

١١ - وقد أجريت، أنا وممثليّ، اتصالات منتظمة بجميع الأطراف في لبنان على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك بالقادة الإقليميين والدوليين المعنيين. وقد التقيتُ بالرئيس ميشيل سليمان في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر، وبرئيس الوزراء نجيب ميقاتي في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأعربتُ في كلتا المناسبتين عن خيبة أملي إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار المذكور وجددتُ دعوتي إلى القادة اللبنانيين بأن ينفذوا القرار تنفيذا تاما.

ألف - سيادة لبنان وسلامة أرضيه ووحدته واستقلاله السياسي

١٢ - يهدف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى توطيد سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها فحسب في جميع المناطق اللبنانية، بما يتسق مع اتفاق الطائف المبرم عام ١٩٨٩، الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. ولا يزال هذا الهدف على رأس أولويات الجهود التي أبذلها لتيسير تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بلبنان.

١٣ - وحث مجلس الأمن في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة على الاستجابة لطلب حكومة لبنان ترسيم الحدود المشتركة بينهما. ولا أزال أواصل جهودي لحث سوريا ولبنان على ترسيم الحدود المشتركة بينهما بالكامل. وما زال ترسيم الحدود اللبنانية ووضع علامات عليها عنصرا أساسيا من عناصر ضمان سيادة البلد وسلامة أراضيه. كما أنهما خطوة أساسية تتيح السيطرة السليمة على الحدود. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم تجاه ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا ووضع علامات عليها، برغم ما أُعلن من التزامات في عدة اجتماعات قمة بين سوريا ولبنان منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨. فاللجنة المشتركة لترسيم الحدود السورية - اللبنانية المكلفة بهذه المسألة لم تنعقد قط. وحتى الآن، فإن لبنان وحده هو الذي عين المشاركين عنه في هذه اللجنة. ومع التسليم بالطبيعة الثنائية لتعيين الحدود، يظل التقدم في هذه المسألة التزاما يقع على عاتق البلدين بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) المشتق من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٤ - وعلى خلفية الأزمة السياسية وأزمة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، التي أسفرت عن مصرع ما لا يقل عن ٣ ٠٠٠ شخص منذ آذار/مارس، قام عدة آلاف من الرعايا السوريين بعبور الحدود إلى لبنان طالبين اللجوء فرارا من القمع. وفي هذا السياق، قام الجيش السوري، عدة مرات، بفتح النار عبر الحدود، والتوغل في لبنان، ومداهمة المنازل للقبض على رعايا فارين وعلى هاربين من الجيش. وأصبحت عمليات التوغل المذكورة أكثر تواترا على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحمت القوات السورية الأراضي اللبنانية وقتلت مواطنا سوريا على الأراضي اللبنانية.

١٥ - ويمثل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، انتهاكا لسيادة لبنان والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد واصلتُ أنا وممثليّ العمل بصورة وثيقة مع كلا الطرفين لتيسير انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة، على النحو الوارد بالتفصيل في تقريري الأخير إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2011/406).

١٦ - ولم يسجَّل أي تقدم في الجهود المبذولة في مسألة منطقة مزارع شبعة، حيث لم أستلم بعد أي ردود، سواء من الجمهورية العربية السورية أو إسرائيل، بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد ذكرها في تقريري بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

١٧ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الطائرات والطائرات بدون طيار التابعة لإسرائيل عمليات اختراق المجال الجوي اللبناني بانتظام، على نحو شكل انتهاكا لسيادة لبنان

والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجت حكومة لبنان عدة مرات على هذه الانتهاكات. وقمت بشجب تلك الانتهاكات، وطلبت وقفها فورا. وتزعم السلطات الإسرائيلية في المقابل أن هذه الطلعات الجوية تُجرى لأسباب أمنية، ذاكرةً وجود انتهاكات مزعومة لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

باء – بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

١٨ – أكدت حكومة لبنان مجددا في بيانها الوزاري عزمها على بسط سيطرة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية حسبما دعا إليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) واتفاق الطائف لعام ١٩٨٩. وتضطلع القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي اللبنانية بدور حاسم في تنفيذ هذا الالتزام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينت عدة حوادث الحاجة إلى قيام حكومة لبنان ببذل المزيد من الجهد من أجل تحقيق هذا الهدف الهام.

١٩ – وحسب ما جاء في تقرير لي (S/2011/406)، تعرضت قافلة تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ إلى انفجار قنبلة وُضعت على جانب الطريق الساحلي الرئيسي بين الشمال والجنوب شمالي صيدا، مما أدى إلى جرح ستة من عناصر حفظ السلام يعملون مع الوحدة الإيطالية في قوة الأمم المتحدة. ولا تزال الظروف المحيطة بهذا الهجوم الإرهابي المباشر على أفراد قوة الأمم المتحدة قيد التحقيق الذي تجريه القوات المسلحة اللبنانية. وفي ٢٦ تموز/يوليه، تعرضت قافلة أخرى تابعة لقوة الأمم المتحدة إلى انفجار قنبلة على جانب الطريق بالقرب من المدخل الجنوبي لصيدا. ونتيجة لذلك، جُرح ستة من عناصر حفظ السلام يعملون مع الوحدة الفرنسية في قوة الأمم المتحدة وأُصيبت مركبة واحدة بأضرار. وهذه كانت المرة الثانية التي تُستهدف فيها الأمم المتحدة مباشرة في أقل من شهرين وفي نفس المنطقة. وقد أدنتُ بشدة كلا الهجومين، وحثثتُ الحكومة اللبنانية على اتخاذ جميع التدابير الضرورية الكفيلة بحماية موظفي الأمم المتحدة في البلد، وإجراء تحقيق شامل وشفاف في كلا الحادثين. وفي هذا السياق، رحبت ببيان المجلس الأعلى للدفاع اللبناني المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١ الذي التزم فيه بتقديم مرتكبي هذين الهجومين إلى المحاكمة وحماية قوة الأمم المتحدة.

٢٠ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مُنعت مجددا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في بعض الحالات، من ممارسة حريتها في التنقل في منطقة عملياتها، وهو ما عرّض سلامة وأمن عناصر حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة للخطر. وتشكل حرية تنقل قوة الأمم المتحدة وأمن وسلامة أفرادها جزءا لا يتجزأ من تنفيذ ولاية القوة بفعالية. وتتحمل السلطات اللبنانية المسؤولية الرئيسية عن ضمان حرية تنقل قوة الأمم المتحدة في منطقة عملياتها وحماية أفرادها.

٢١ - و خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر وقوع عدد من الحوادث الأمنية التي استُخدمت فيها الأسلحة والمتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان. وفي مطلع حزيران/يونيه، أُفيد عن تقديم بلاغين كاذبين بوجود قنابل، أحدهما في بيروت والآخر في زحلة. ووقع انفجاران إضافيان ببيروت في ٢٩ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس في ظروف لا تزال غير واضحة. وأسفر الانفجار الأخير عن مقتل شخصين ذُكر أنهما كانا ينقلان جهازا متفجرا، وعن إصابة اثنين آخرين. وفي ١٣ آب/أغسطس، وقع إطلاق نار على ممتلكات عضو البرلمان سليمان فرنجية. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، جُرح عنصران من قوى الأمن الداخلي عندما أطلق مسلحون النار على دوريتهم في منطقة البقاع الغربي. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أُصيبت امرأة وابنتاها في طرابلس نتيجة لانفجار قنبلة يدوية. وتشير هذه الأحداث إلى تزايد الأخطار الأمنية في البلد.

٢٢ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا مظاهرات تضامن أو احتجاج في ما يتعلق بالحالة المتغيرة في الجمهورية العربية السورية. واستُخدمت الأسلحة في بعض هذه التجمعات حسب ما تبين من الاشتباكات التي وقعت بطرابلس في منطقتي باب التبانة وجبل محسن في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١. ووقعت حوادث عنف أيضا في أماكن أخرى من البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٣ - وتؤكد جميع هذه الأحداث مرة أخرى حيازة جهات غير تابعة للدولة لأسلحة فتاكة. وهي تشكل أيضا رسالة تذكّر بقوة بأن السلطات اللبنانية يتعين عليها أن تقوم بالمزيد من أجل فرض القانون والنظام في جميع أنحاء البلد.

٢٤ - وتواصل مصادر أمنية في لبنان الإبلاغ عن وقوع عمليات إطلاق نار وانفجارات في الهياكل الأساسية شبه العسكرية في وادي البقاع الشرقي التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة والمناطق المحيطة بها، مما يؤكد حدوث تدريبات شبه عسكرية في هذه المرافق. ويؤدي الوجود الدائم لهذه القواعد على الحدود السورية - اللبنانية إلى زيادة عدد الثغرات في أجزاء من الحدود البرية، ويشكل تحديا في وجه سيطرة قوى الأمن اللبنانية على الحدود. ومن شأنه أيضا أن يزيد من صعوبة ترسيم الحدود.

٢٥ - وبالنظر إلى الشواغل المذكورة أعلاه واستمرار وجود الميليشيات وأنشطتها في لبنان، فإن تحسين إدارة حدود لبنان البرية ومراقبتها أمر بالغ الأهمية كفيل بمنع تدفق الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى الجماعات المسلحة. وثمة حاجة إلى استراتيجية شاملة تكفل ضبط الحدود. ويقر مسؤولو الحكومة اللبنانية بوجود ثغرات على الحدود يسهل اختراقها، وبإمكانية حدوث تهريب للأسلحة. و لم تتخذ حكومة لبنان حتى الآن إلا خطوات محدودة

لمواجهة هذه المسألة. ولا تزال أيضا مسألة ضبط الحدود بفعالية بين لبنان والجمهورية العربية السورية تتأثر سلبا نتيجة لعدم ترسيم الحدود.

٢٦ - وواصل عدد من الدول الأعضاء التعبير عن القلق العميق إزاء نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة عبر الحدود البرية. وأنا آخذ هذه التقارير على محمل الجد فعليا، ولكن الأمم المتحدة لا تملك الوسائل الكفيلة بالتحقق منها بشكل مستقل. وقد أثرتُ هذه المسألة مع المسؤولين اللبنانيين وحثثتهم على بذل المزيد من الجهود بطريقة أكثر منهجية لضمان وجود رقابة صارمة على طول الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على جميع الدول اتخاذ التدابير الضرورية التي من شأنها منع نقل الأسلحة إلى جماعات لا تخضع لسيطرة حكومة لبنان. وهذا الأمر عامل حاسم من عوامل تحقيق الاستقرار في لبنان والمنطقة.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٧ - يدعو مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. ولا يزال يتعين تنفيذ هذا الحكم الرئيسي المتبقي من أحكام القرار. وهو لا يعدو أن يكون انعكاسا وإعادة تأكيد لقرار أجمع اللبنانيون على الالتزام به في اتفاق الطائف المبرم عام ١٩٨٩، في أعقاب الحرب الأهلية. وقد أدى هذا الاتفاق، في ذلك الوقت، إلى تخلي جميع الميليشيات اللبنانية - باستثناء حزب الله - عن أسلحتها. ويجب على الجميع الحفاظ على هذا الاتفاق وتنفيذه من أجل تفادي شبح تجدد المواجهة بين اللبنانيين.

٢٨ - ولا تزال ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تعمل في البلد خارج نطاق سيطرة الحكومة في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي حين أن هناك عدة مجموعات، من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان، تمتلك أسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة، فإن العنصر العسكري لدى حزب الله هو أكبر الميليشيات اللبنانية وأكثرها تسلحا في البلد، حيث تبلغ قدراته ما يقرب من قدرات جيش نظامي. وتواصل قيادة حزب الله نفسها الاعتراف بأنه يمتلك ترسانة عسكرية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من الجماعات الفلسطينية المسلحة تعمل في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز مجددا أي تقدم ملموس في اتجاه حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومنذ اتخاذ القرار عام ٢٠٠٤، لم تكن هناك أي خطوات ملموسة لمعالجة هذه القضية الهامة التي تقع في صميم سيادة البلد واستقلاله السياسي، باستثناء دورة الحوار الوطني التي جرت عام ٢٠٠٦ واتخذت بعض القرارات الأولية بشأن هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، عبر عدد من الجماعات والأفراد اللبنانيين، منذ صدور

القرار، عن استيائهم إزاء وجود الميليشيات في البلد. ويقوض استمرار وجود ميليشيات لبنانية وغير لبنانية حقوق كل مواطن لبناني في العيش دون خوف من الأذى الجسدي، و لم شمل لبنان كدولة ديمقراطية، وإحلال الاستقرار بالبلد والمنطقة.

٣٠ - وتتصدر قضية سلاح حزب الله واجهة النقاش السياسي في لبنان، كما تجلى خلال النقاش البرلماني حول البيان الوزاري. وقد انفرط عقد الإجماع الضعيف السابق على شرعية سلاح حزب الله في لبنان. وتشير شخصيات من المعارضة إلى سلاح حزب الله بوصفه أكثر عامل تُعزى إليه بمفرده زعزعة الاستقرار في البلد. وفي ١٢ تموز/يوليه، شن رئيس الوزراء السابق وزعيم المعارضة سعد الحريري هجوما على أسلحة حزب الله، حيث اعتبرها مشكلة لبنان الرئيسية، وأداة لشل الحياة السياسية وتهديد الناس. وبمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية في ١٥ أيلول/سبتمبر، وصف الحريري خطر السلاح بأنه ''أكبر عدو للديمقراطية''. ومن جهته، رفض حزب الله تلك التصريحات، وهو يدعي أن ترسانته المستقلة عن ترسانة الدولة اللبنانية موجهة لأغراض دفاعية ضد إسرائيل.

٣١ - وفي عدة مناسبات، ذكرتُ قناعتي الراسخة بأن نزع سلاح حزب الله والميليشيات الأخرى يمكن أن يتحقق على أفضل نحو من خلال عملية سياسية بقيادة لبنانية يكون من شأنها تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عدم وجود أي أسلحة أو قوات مسلحة في لبنان باستثناء تلك التي تتبع الدولة اللبنانية. ولهذا الغرض، أشير إلى أن الحوار الوطني، الذي تتمثل ولايته الرئيسية في وضع استراتيجية دفاع وطني يكون من شأنها معالجة القضية الهامة المتمثلة في الأسلحة الموجودة خارج نطاق سيطرة الدولة، استؤنف بعد أحداث أيار/مايو ٢٠٠٨، ولكن جلساته لم تنعقد منذ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٣٢ - ومما يؤسف له أن الحوار الوطني لم يرق إلى مستوى التوقعات من حيث وضع استراتيجية دفاع وطني. وقد أعرب الرئيس سليمان في مناسبات عديدة عن نيته استئناف الحوار الوطني، ومع ذلك فليس هناك ما يدل في هذه المرحلة على أن ذلك سيحدث قريبا نظرا إلى أن المشاركين في تحالف ١٤ آذار/مارس أعلنوا أنهم لن يحضروا إلا اذا ناقش المنتدى أسلحة حزب الله كأول بند في جدول أعماله. ورفض حزب الله وحلفاؤه الاقتراح الأخير قائلين إنهم لن يعارضوا استئناف الحوار الوطني، شريطة أن يلتزم بالصيغة العامة لوضع ''استراتيجية دفاع وطني''.

٣٣ - وفي ما يتعلق بحالة الفلسطينيين في لبنان، يسرني أن أفيد بأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أكدت مجددا دعوتها إلى الفلسطينيين في لبنان باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي، والتقيد بمقتضيات القانون والأمن في لبنان. وزار محمود عباس، رئيس السلطة

الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، لبنان في الفترة من ١٦ إلى ١٩ آب/أغسطس. وخلال زيارته، أعلن بشكل لا لبس فيه موقفه بأن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لا يحتاجون إلى السلاح للدفاع عن أنفسهم لأن ''الدولة اللبنانية، ممثلة بحكومتها، وجيشها وبرلمانها ستحميهم''.

٣٤ - وجاء هذا التصريح في سياق تصاعد التوتر في مخيم عين الحلوة للاجئين. وفي ٥ و ٦ آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات عنيفة في المخيم في أعقاب محاولة اغتيال تعرضت لها شخصية بارزة في فتح، هي العقيد محمود عيسى. وفي اليوم التالي، اعتُقل شخصان مشتبه فيهما من ميليشيا جند الشام وسُلّما إلى السلطات اللبنانية، وهو ما تسبب في اندلاع اشتباكات مسلحة بين أفراد الجماعة وميليشيا فتح. واتُفق على وقف إطلاق النار بعد ساعات من القتال الذي أدى إلى إصابة عدد من الأشخاص بجروح. وتسبب القتال العنيف أيضا في حدوث أضرار مادية فادحة. وأُصيبت إحدى المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بقنبلة صاروخية، مما أدى إلى حدوث أضرار مادية في غرفتي دراسة. وأعرب اللاجئون عن غضبهم، وطالبوا بتعويضات من الأطراف المسؤولة عن خسائرهم المالية.

٣٥ - وظل هناك استقرار نسبي في حالة معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان البالغ عددهم ١٢ مخيما، وإن كان قد سُجل عدد قليل من حوادث إطلاق نار والانفجارات في بعض المخيمات، ولا سيما في عين الحلوة، على النحو المذكور أعلاه. ولا يزال تهديد اندلاع عنف داخلي، قد ينتشر إلى المناطق المحيطة، قائما في عدد من المخيمات التي يواصل بعضها توفير ملاذ آمن لمن يسعون إلى الهروب من سلطة الدولة.

٣٦ - وناقش أيضا الرئيس عباس خلال الزيارة التي قام بها الأحوال الإنسانية المتردية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان. وتعهد رئيس الوزراء ميقاتي بأن تبذل حكومته قصارى جهدها لتحسين الأحوال المعيشية. وفي هذا السياق، لم تُنفذ بعد على النحو المناسب الإصلاحات العمالية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان التي وافق البرلمان على إجرائها في العام الماضي. وتواصل الأمم المتحدة حث السلطات اللبنانية على تحسين الظروف التي يعيش في ظلها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، دون المساس بالتوصل إلى الحل النهائي لقضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام شامل في المنطقة، ولا سيما بالنظر إلى الآثار الضارة التي تحدثها الأحوال المعيشية البائسة في الحالة الأمنية الأعم.

٣٧ - وتقر السلطات اللبنانية بوجود تعاون جيد بين القوات المسلحة اللبنانية والمسؤولين الأمنيين الفلسطينيين في المخيمات. غير أن السلطات اللبنانية لا تحتفظ بوجود دائم داخل

المخيمات باستثناء مخيم نهر البارد، على الرغم من أن مجلس النواب اللبناني قد ألغى عام ١٩٨٧ اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ الذي سمح بوجود قوات مسلحة فلسطينية في مخيمات اللاجئين. وسيتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لاحتواء التوترات وأعمال العنف المحتملة في المخيمات.

٣٨ - ولا يزال وجود الجماعات الفلسطينية المسلحة خارج المخيمات يشكل تحديا لقدرة لبنان على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه. وقد دعوتُ الحكومة اللبنانية إلى تفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة اللتين تتخذان من دمشق مقرا لهما، كما دعوتُ حكومة الجمهورية العربية السورية إلى التعاون مع هذه الجهود. ومما يؤسف له أنه لم يكن هناك أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو نزع سلاح هذه الجماعات حسب ما دعا إليه الزعماء اللبنانيون واتفقوا عليه في جلسة الحوار الوطني لعام ٢٠٠٦، وحسب ما أُعيد التأكيد عليه في جلسات الحوار الوطني اللاحقة منذ عام ٢٠٠٨.

ثالثا - الملاحظات

٣٩ - استنادا إلى ما فصّلته أعلاه، يؤسفني أنني لا أستطيع أن أشير إلى إحراز أي تقدم إضافي في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) على مدى الأشهر الستة الماضية. وقد بلغت عملية تنفيذ القرار حالة توقف شبه كامل على مدى أكثر من عامين. وأمام لبنان الكثير من العمل تنفيذا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٠ - وإنني لأعي بأن الأحكام المتبقية من القرار التي لا يزال يتعين تنفيذها هي بالفعل مسائل شائكة إلى أبعد حد، وبأن لبنان قد تأثر بالأحداث الأخيرة في المنطقة، ولا سيما القمع العنيف للاحتجاجات الشعبية ضد النظام والأزمة السياسية العميقة في الجمهورية العربية السورية. بيد أنني على اقتناع راسخ بأنه من مصلحة لبنان واللبنانيين إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل للقرار من أجل استقرار البلد والمنطقة على المدى الطويل.

٤١ - ولقد حذرت مرارا وتكرارا من أن انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، إلى جانب استمرار وجود ميليشيات تملك كميات ضخمة من السلاح، ينذران بتقويض السلم الأهلي والازدهار في لبنان. إذ إن وجود جماعات مسلحة تتحدى سيطرة الدولة يتنافى مع هدف تعزيز سيادة لبنان واستقلاله السياسي، ومع حماية نظام لبنان التعددي الفريد، وحقوق المواطنين اللبنانيين. وإنني أدين استخدام الأسلحة غير المشروعة حيثما كان في لبنان، ولا سيما في المناطق المأهولة بالسكان. ولذا أناشد جميع الأطراف والدول، أن توقف فورا جميع عمليات نقل الأسلحة وحيازتها وبناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة

الدولة. ولا بد لكل دعم أجنبي مالي ومادي مقدَّم إلى لبنان أن يتمّ بشفافية عبر القنوات الحكومية اللبنانية دون سواها.

٤٢ - وأصبحت قضية سلاح حزب الله، وهي قضية ذات أبعاد طائفية ولها انعكاسات على جميع اللبنانيين، مسألة خلاف مركزية في النقاشات السياسية الدائرة في لبنان. إذ إن ترسانة حزب الله تخلق مناخا من التهديد وتشكل تحديا رئيسيا ليس لسلامة المدنيين اللبنانيين فحسب، بل لمبدأ حق الحكومة دون سواها في الاستخدام الشرعي للقوة. وإنني أدعو قادة حزب الله مرة أخرى إلى نزع سلاح الجماعة فورا وتحويلها إلى حزب سياسي لبناني، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ففي دولة ديمقراطية، لا يمكن لحزب سياسي أن يحتفظ بميليشيا خاصة به. إن هذا الوضع يمثل حالة شاذة للغاية تتعارض مع مثل لبنان العليا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

٤٣ - وبما أن حزب الله يقيم علاقات وثيقة مع دول في المنطقة، أدعو هذه الدول إلى تقديم الدعم والمساعدة لتحويله من جماعة مسلحة إلى حزب سياسي بحت ونزع سلاحه، وفقاً لأحكام اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يخدم مصلحة السلام والاستقرار في المنطقة. وقد أصبح التقيد بهذه الأحكام أكثر إلحاحا في ظل الاضطرابات السياسية التي تشهدها المنطقة.

٤٤ - وما زلت مقتنعا بأن أفضل طريقة لنزع سلاح الجماعات المسلحة في لبنان، ولا سيما حزب الله، تكون من خلال عملية سياسية بقيادة لبنانية، رغم أن هذه العملية لا يمكن أن تنجح ما لم توقف الأطراف الخارجية دعمها العسكري لحزب الله وتقبل هذه الجماعة نفسها مناقشة ترسانتها بحسن نية. ويؤسفني أن جلسات الحوار الوطني لم تستأنف مجددا على مدى قرابة العام. وينبغي للنتيجة النهائية لتلك العملية أن تتمثل في ألا يكون ثمة أسلحة أو سلطة في لبنان بخلاف أسلحة الدولة اللبنانية وسلطتها. ولهذا الغرض، أود أن أنوه بالتقدم المتواصل الذي أحرزه الجيش اللبناني في تطوير قدراته التشغيلية.

٤٥ - ويؤدي عدم إحراز تقدم بشأن نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها إلى جعل لبنان في وضع المنتهك لالتزاماته الدولية. ويستطيع لبنان، بل يجب عليه، إحياء الجهود الرامية إلى التصدي للتحدي المتمثل في استمرار وجود السلاح خارج سيطرة الدولة اللبنانية. فمثل هذا السلاح يعرقل ويقوض بشكل جوهري قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وسيطرتها بالكامل على أراضيها، طبقا لما ينص عليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وينطبق ذلك بشكل خاص على القدرات العسكرية الكبيرة التي يظل حزب الله محتفظا بها. وبغض النظر عن التكوين المحدَّد للحكومة، فإن سلطة الدولة اللبنانية لا يمكن أن

تتعزز سوى من خلال إحراز تقدم بشأن قضية السلاح الخارج عن سيطرتها. ولذا فإنني أدعو الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي إلى اتخاذ تدابير ملموسة في هذا الصدد بلا تأخير.

٤٦ - كما أشجع الرئيس سليمان وحكومة رئيس الوزراء ميقاتي على تنفيذ القرارات التي اتخذت سابقاً في إطار الحوار الوطني، مثل تفكيك القواعد العسكرية الفلسطينية، التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وحركة فتح الانتفاضة اللتين تتخذان من دمشق مقراً لهما، والموجودة خارج مخيمات اللاجئين. ومما يؤسف له أن هذه المسألة لم تشهد أي تقدم في ظل ثلاثة رؤساء وزراء ورئيسين. ويجب أن يتجسد الالتزام الوارد في البرنامج السياسي الحكومي الجديد بتنفيذ قرارات جلسات الحوار الوطني السابقة. فهذه القواعد شبه العسكرية، التي يوجد معظمها على جانبي الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، تقوض السيادة اللبنانية وتحول دون قدرة البلد على ضبط حدوده البرية. وبما أن لهذه الميليشيات صلات وثيقة مع بعض دول المنطقة، أجدد دعوتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية لأن تقدم المساعدة في هذه العملية.

٤٧ - وأحث أيضا الجهات المانحة على مواصلة دعمها للأونروا، التي تواجه نقصا في تمويل برامجها العادية، ودعم إعادة تشييد مخيم نهر البارد. وأذكِّر بأن ثلثي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون في فقر مدقع. ولذا فإنني أدعو حكومة رئيس الوزراء ميقاتي إلى تطبيق التعديلات التي أُدخلت على قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، والتي اعتُمدت في آب/أغسطس ٢٠١٠، وذلك من أجل تحسين فرص العمل أمام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وإنني على اقتناع بأن معالجة الظروف الصعبة التي يعيشها هؤلاء اللاجئون ستؤثر بشكل إيجابي في صيغة التعايش بين اللبنانيين والفلسطينيين، وبالتالي في الأمن والاستقرار داخل البلد. إن تحسين الظروف المعيشية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهم لا يمس التوصل إلى حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام عربي إسرائيلي شامل.

٤٨ - وقد زادت الأزمة السياسية العميقة في الجمهورية العربية السورية من عرقلة التقدم نحو ترسيم وتعيين الحدود بين لبنان وسورية. ويؤسفني عدم إحراز تقدم وأحث البلدين على العمل، دون مزيد من التأخير، على معالجة هذه المسألة التي تقف حجر عثرة في طريق تعزيز مراقبة الحدود.

٤٩ - وإنني أحث الحكومة اللبنانية على المضي قدما واعتماد وتنفيذ استراتيجية شاملة كفيلة بضبط الحدود في الفترة المقبلة. وإن ذلك من شأنه كفالة مراقبة حدود لبنان الدولية بشكل أفضل، ومنع عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة.

٥٠ - ويساورني قلق بالغ إزاء تأثر الوضع السياسي والأمني في لبنان نتيجة التطورات التي تشهدها الجمهورية العربية السورية. وأشجب بقوة التوغلات والغارات العنيفة التي تشنها قوات الأمن السورية على البلدات والقرى اللبنانية، والتي أوقعت قتلى وجرحى. وأدعو حكومة الجمهورية العربية السورية إلى أن توقف فورا تلك التوغلات، وأن تحترم سيادة لبنان وسلامة أراضيه طبقا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد تفضي تلك التوغلات وكذلك الأزمة السياسية المتواصلة في سورية إلى إشعال فتيل المزيد من التوترات داخل لبنان وخارجه.

٥١ - وتؤكد الحوادث الأمنية التي وقعت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير الحاجة إلى أن تبذل قوى الأمن الداخلي في لبنان المزيد من الجهود لمنع أعمال العنف والتصدي لها. وفي هذا السياق، ما برح تقديم الدعم إلى الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي أمراً بالغ الأهمية. فما زال الجيش وقوى الأمن الداخلي يعملان بعزم وتصميم، وتتزايد قدراتهما تدريجيا بمساعدة الجهات المانحة الدولية. وأعرب عن امتناني للبلدان التي تساعد على تجهيز وتدريب الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، وأحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم هذا الدعم الذي تمس إليه الحاجة. ولا بد من مواصلة تقديم هذا الدعم لتمكين الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي من الاضطلاع، على نحو فعال، بما عليهما من مسؤوليات بموجب قرارات مجلس الأمن.

٥٢ - وأعرب عن شجبي للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. وأدعو إسرائيل إلى أن تفي بما عليها من التزامات بمقتضى قرارات مجلس الأمن، وأن تنسحب من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومن منطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، وأن توقف تحليق طائراتها في الأجواء اللبنانية الذي يفاقم حدة التوتر، ويقوض مصداقية الأجهزة الأمنية اللبنانية، ويزيد من خطر نشوب نزاع غير مقصود، ويبثّ شعور القلق في صفوف السكان المدنيين.

٥٣ - إن الأحداث الكبرى الجارية عبر أنحاء الشرق الأوسط تحمل فرصا هائلة للتغيير، لكنها تطرح أيضا تحديات تتمثل في فترة مطولة من عدم اليقين واحتمال زعزعة الاستقرار. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي لذلك أن يؤثر في التنفيذ الكامل لهذا القرار وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان، إذ إن تنفيذ هذه القرارات يشكل أفضل ضمان لازدهار لبنان واستقراره على المدى الطويل كدولة ديمقراطية.

٥٤ - ومن الضروري أن تسود روح التعاون واحترام المبادئ القائمة على العيش المشترك والأمن في لبنان، وأن يسود أيضا السلام الداخلي بلا تهديد من قِبل جماعات مسلحة.

ويساورني قلق عميق إزاء احتمال أن يؤدي انعدام الثقة بين الأطراف واستمرار وجود الميليشيات، مجتمعَين، إلى إشاعة التوتر، وربما إلى انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار داخل لبنان وخارجه. وإنني أحث جميع الزعماء السياسيين التنزّه عن المصالح الطائفية والشخصية، والعمل بصدق في سبيل النهوض بمستقبل الدولة ومصالحها. وعليهم أن يحافظوا على الصيغة السياسية الشاملة القائمة على العيش المشترك في ظل الاحترام المتبادل، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الطائف.

٥٥ - وقد استطاع رئيس الوزراء ميقاتي بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تقلده لمنصبه، احتواء التوترات المتنامية في البلد، كما أحيا، إلى حد ما، عمليات الحوكمة والتشريعات على الصعيد الوطني التي تعرضت للشلل من جراء غياب حكومة فاعلة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١. وأبهجتني زيارته إلى الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بجنوب لبنان بعد أيام قليلة من أداء حكومته اليمين. لقد كانت هذه الزيارة إشارة دعم ملموسة لعمل الأمم المتحدة في لبنان. كما أرحب بتعهد رئيس الوزراء ميقاتي تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين السوريين في لبنان. بيد أنني ما زلت أدرك تمام الإدراك التحديات القائمة والاستقطاب السياسي بشأن المحكمة الخاصة للبنان، وسلاح حزب الله، والاضطرابات في الجمهورية العربية السورية المجاورة. وأعرب عن تهنئتي لرئيس الوزراء على تصريحاته العامة المتكررة الداعية إلى وفاء لبنان الكامل بالتزاماته الدولية بلا انتقائية، إلا إنني أتطلع إلى أن تترجم الحكومة اللبنانية هذا الالتزام إلى عمل ملموس، وما زلت على استعداد لمساعدتها على التوصل إلى هذا الهدف الجوهري.

٥٦ - وفي الختام، أشاطر الرئيس سليمان رأيه الذي أبداه في كلمته أمام مجلس الأمن في ٢٧ أيلول/سبتمبر، حيث ذكر أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن هو أفضل ضمان يكفل السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات. وما زلت ملتزما التزاما راسخا بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، في هذه الفترة التي تشهد صعوبات وتحديات جمة. ولذلك، أدعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى الالتزام الكامل بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأواصل بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل لهذه القرارات وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان.